مجلة روافد للبحوث و الدراسات / مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية
جامعة غرداية / العدد الخامس (ديسمبر 2018 م)
E: 2588-1787 / P: 2543 - 3563
/http://rawafid.univ-ghardaia.dz

البيئة في ظل تنمية مستدامة في الجنوب الجزائري

أة.نسيبة فريجات / أة . ليلى سليماني
جامعة غرداية

ملخص

إن نمط الحياة الاستهلاكي والاستغلال الغير عقلاني للموارد البيئية خلق عدة تفاعلات وتحولات جذرية فرضت ضرورة التفكير في ايجاد سبل تهدف إلى خلق نمو اقتصادي من جهة وتكفل حماية للبيئة ومواردها من الاستنزاف اللاعقلاني من جهة أخرى، وهو ما مثل جوهر التنمية المستدامة هذه الأخيرة التي حضيت باهتمام كبير تبنت من خلاله معظم الدول أجندة التنمية المستدامة وأصبحت بذلك اقترابا جديدا في عدة حقول معرفية ، وفي هذه الورقة البحثية نهدف إلى إبراز مفهوم التنمية المستدامة بمختلف أبعاده ومعرفة أهم استراتيجيات التنمية المستدامة في الجزائر وخاصة التي تعنى بالمشكلات البيئية في الجنوب الجزائري .

الكلمات المفتاحية : البيئة – التنمية المستدامة – مشكلة التصحر- صعود المياه- الطاقات المتجددة.

Abstract

The consumer's lifestyle and the irrational exploitation of environmental resources have led to many challenges and environmental damages. Thus, the globe started to think of ways to create economic growth on the one hand and to ensure the protection of the environment and its resources from irrational attrition on the other. This is the essence of the modern concept of sustainable development which most countries in the world have become interested in, and it became a new approach in several fields. The present paper aims to highlight the concept of sustainable development, and it deals with the strategies used for sustainable development in Algeria particularly those adopted to cope with the environmental challenges in southern Algeria.

Keywords: environment - sustainable development - desertification - rise of water - renewable energies.

مقدمة:

تعد البيئة اليوم من بين أكثر المسائل التي يرتكز عليها الاهتمام حاليا على المستوى العالمي ، خصوصا لأنها غدت أهم تحد لبقاء الإنسان ورفاهيته، واعتبارها أحد ركائز التنمية في المجتمعات فهي واجهة عاكسة لصور تطور الشعوب والدول في كافة المجالات ، حيث ارتبط مفهومها بشكل مباشر بالاستخدام الأقصى للموارد المتاحة ، وتعتبر التنمية المستدامة الأكثر ارتباطا بالبيئة ، فهي التنمية التي تقوم بتلبية حاجات الأجيال الحالية دون أن تعرض لخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

لذلك فهي تعمل على تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى ، إلا أن ثمة حقيقة مفادها أن التدهور البيئي هو أحد الأسباب المعيقة للتنمية ، خاصة إذا تزايدت احتياجات التنمية متجاوزة قدرة الموارد البيئية المتوفرة ، حيث لا تتيح لها إمكانية التجدد .

وإدراكا لهذه الحقيقة فقد أدرجت التنمية بشكل أساسي ضمن جل المؤتمرات العالمية الخاصة بالبيئة ، كما أنجزت عدة مشاريع عالمية وأخرى وطنية بهدف إدراج البعد البيئي ضمن استراتيجيات دعم التنمية في مختلف الدول بما فيها الجزائر .

لذلك إن الإشكالية المطروحة في هذه الورقة البحثية تتمثل في : ما علاقة البيئة بالتنمية المستدامة ؟ وما هو واقع البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر ؟ وكيف ضمنت الجزائر البعد البيئي في سياسات التنمية المستدامة الخاصة بالجنوب الجزائري؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا بتناول هذا الموضوع معتمدين على أربع أقسام تناول الأول التعريف بالبيئة والتنمية المستدامة أما القسم الثاني دار حول فكرة علاقة البيئة والتنمية المستدامة والقسم الثالث تمحور حول آفاق التنمية في الجزائر

لنختم مع القسم الأخير حول البعد البيئي في استراتيجية دعم التنمية المستدامة في الجنوب الجزائري.

1. مفاهيم أساسية حول البيئة والتنمية المستدامة :

1-1 مفهوم البيئة

تعرف البيئة بأنها المجال أو الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ، يتأثر به ويؤثر فيه ، ويتسع هذا المجال أو الوسط ليشمل منطقة كبيرة جدا أو تضيق دائرته ليشمل منطقة صغيرة جدا لا تتعدى رقعة البيت الذي يسكنه[1] .

وتشمل البيئة كل ما يحيط بالكرة الأرضية أو يقع عليها أو يوجد في داخلها، فالغلاف الغازي والمياه والطاقة والنباتات والحيوانات كلها مجتمعة تكون البيئة .

كما عرفت أنها كل ما هو خارج كيان الإنسان ، وكل ما يحيط به من موجودات ، فالهواء الذي يتنفسه والماء الذي يشربه ، والأرض التي يسكن عليها ويزرعها ، وما يحيط به من كائنات حية وجماد ، هي عناصر البيئة التي يعيش فيها ، والإطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة .

ولفهم معنى البيئة الحقيقي لا يكفي أن ننظر إلى جذور الكلمة العربية وتفسيراتها دون ربطها بالمصطلحات الغربية وصولا إلى تعريف عالمي للبيئة ، فمصطلح Environnent يدل على كل ما يتفاعل معه الإنسان في محيطه من الأرض في سطحها وباطنها وما تحويه من ثروات إلى جانب الغلاف الجوي مع كل ما يدخل في تركيبه من مواد ، إضافة إلى الكائنات الحية الأخرى التي تعيش مع الإنسان في الكوكب ، وكذلك البيئة الاصطناعية التي تشمل كل ما يشيده الإنسان لتسيير أمور حياته ، والبيئة الجمالية التي تشمل الآثار والمواقع التاريخية على مر العصور وصولا

1 – سلمى زكي الناشف ، **الوعي البيئي ،** كلية التربية دار البشير ، سلطنة عمان ، 2002 ، دط ، ص13.

إلى البيئة الاجتماعية التي تشمل تكاثر وتوزيع السكان وتنظيم المجتمعات ومستويات إنتاجها وتحقيق التنمية المستدامة[1] .

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية – الذي عقد في ستوكهولم عام 1972 تحت شعار رفعه علماء البيئة " نحن لا نملك إلا كرة أرضية واحدة " – عُرفت البيئة أنها جملة الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما ومكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[2].

نستنتج أن مفهوم البيئة يتسع ليشمل الحياة بمختلف جوانبها الطبيعية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المترابطة فيما بينها وتشكل موطنا للإنسان والكائنات الأخرى يستمدون منه حاجاتهم يؤدون فيه نشاطهم تأثيرا وتأثرا.

- **أقسام البيئة :**

وقد اختلف العلماء والباحثون حول تقسيم البيئة، حيث نجد البعض منهم قسمها إلى قسمين رئيسيين هما البيئة الطبيعية والبيئة المشيدة.

✓ **البيئة الطبيعية**

وهي عبارة عن المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها أو استخدامها، ومن مظاهرها: الصحراء ، البحار، المناخ ، التضاريس ، الماء السطحي والجوفي والحياة النباتية والحيوانية والبيئة، ذات تأثير مباشر أو غير مباشر في حياة أية جماعة حية (حيوان أو إنسان).

✓ **البيئة المشيدة**

"وتتكون من البنية الأساسية المادية التي شيدها الإنسان ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها. ومن ثم يمكن النظر إلى البيئة المشيدة من خلال الطريقة

1 – نزار دندش ، **كتاب البيئة ،** دار الخيال، بيروت ، 2005، دط ، ص52.

2 – داود عبد الرزاق الباز ، "**مفاهيم أساسية في القانون العام لحماية البيئة "، عالم الفكر** ،الكويت ، المجلد 32 ، العدد3 ،ص61.

التي نظمت بها المجتمعات حياتها، والتي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية. وتشمل البيئة المشيدة استعمالات الأراضي الزراعية والمناطق السكنية والتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية وكذلك المناطق الصناعية (والمراكز التجارية والمدارس والمعاهد والطرق ...الخ.[1]

هذا ونجد البعض الآخر من المفكرين، قسم البيئة إلى ثلاثة عناصر أساسيه اعتمادا على توصيات مؤتمر "استوكهولم" الدولي، وتتمثل هذه العناصر في: البيئة الطبيعية، البيئة البيولوجية والبيئة الاجتماعية .

أ- **البيئة الطبيعية** :"وتتكون من أربعة نظم مترابطة هي: الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، المحيط الجوي، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر للطاقة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات[2].

"وفي تفاعل تلك الأنظمة مع بعضها يجد الإنسان الظروف والعوامل البيولوجية اللازمة لحياته، وكذلك الحفاظ على استمرارية أنشطته الإنتاجية المتعددة. فالنبات ينتج المادة والطاقة في تراكيب عضوية معقدة، ويأكل الحيوان النبات والعشب ويأكل حيوان آكل اللحوم حيوان آخر آكلا للعشب. والإنسان يأكل الحيوان والنبات. وهكذا تستمر علاقة الإنسان بالبيئة (المحيطة به من نبات وحيوان وموارد وثروات")[3].

ب. البيئة البيولوجية : تعد البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية، وهي تشمل كل الكائنات الحية، بدءا بالإنسان وأسرته ومجتمعه وصولا إلى مختلف الكائنات الحية الأخرى داخل المحيط الحيوي.

1- سيد عاشور أحمد، **التلوث البيئي في الوطن العربي واقعة وحلول معالجته،** الشركة الدولية للطباعة، مصر، 2006 ، دط ، ص 12.

2 - **المرجع السابق** ، ص 14 .

3 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية د.ط ، 2005 ، ص 28.

ج. البيئة الاجتماعية :"ويقصد بها الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره. ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معا وحضارة في بيئات متباعدة، وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية. وقد استحدث الإنسان خلال رحلة حياته الطويلة بيئة حضارية لكي تساعده في حياته فعمر الأرض واخترق الأجواء لغزو الفضاء"[1].

والبيئة التي نحن بصدد دراستها هي كوكب الأرض بما يحمله من مجالات مختلفة والتي تتمثل في:المجال الصخري، المجال المائي، الغلاف الجوي، الغلاف الحيوي.

1-2- التنمية المستدامة

التنمية في أصلها هي ناتج عمل الإنسان على تحويل عناصر فطرية في البيئة (تراكيب و بنيات جيولوجية ...) إلى ثروات أي إلى سلع و خدمات تقابل حاجات الإنسان ، هذا التحويل يعتمد على جهد الإنسان و ما يوظفه من معارف علمية وما يستعين به من أدوات ووسائل تقنية ، التنمية هي تغيير في البيئة يهدد توازنها الفطري ، و يصل إلى درجة الإضرار إذا تجاوز قدرة الفطرة البيئية على الاحتمال و قدرتها على استعادة التوازن و رأب التصدعات. ومن هنا ظهرت أهمية التنمية المستدامة كمفهوم جديد[2] .

كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر ، ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية والبيئة عام 1987، تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1983 برئاسة " **برونتلاند"** رئيسة وزراء النرويج وشخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون

1 – سيد عاشور أحمد، ، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

2 – مجلة البيئة و التنمية" في العالم " ، مجلد خاص العددان 52-53، 2003، ص ص :22-23.

الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بيئة النظام الاقتصادي العالمي ،وتم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد.

وعرفت اللجنة التنمية المستدامة:" بالتنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم" وهناك صنفين من التعاريف:

الصنف الأول: تمثل تعاريف مختصرة سميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وهذه التعاريف أقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والعملي والتحليلي منها:

- التنمية المستدامة هي التنمية التي تتعارض مع البيئة.
- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- التنمية المستدامة هي التي تضع النهائية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

أما الصنف الثاني: تمثل تعاريف أكثر شمولاً ومنها: هي التنمية التي تعنى باحتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتهم الخاصة.وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل، وأنها تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعنى بتحسين نوعية الحياة مع حماية النظام الحيوي.

- هي التنمية التي تقوم أساساً على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء.

وحصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب (20) تعريف للتنمية المستدامة، وتم تصنيفها كما يلي[1] :

1 - G. Ferone, D. Debas, A.S. Genin, **Ce que développement durable veut dire**, éditions d'organisation, 2005, p8.

***من الناحية الاقتصادية**: تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة خفض استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

***من الناحية الاجتماعية(الإنسانية):** تعني التنمية المستدامة السعي لتحقيق استقرار النمو السكاني، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية.

***من الناحية البيئية**: تعني التنمية المستدامة حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.

***من الناحية التكنولوجية**: فهي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا خضراء وطاقة نظيفة، وهو ما يسمح بإنتاج أدنى الحدود الممكنة من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون.

وأكد تقرير " **برونتلاند"** على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق إستراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة" الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية [1].

وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن عرض أهمها من خلال البنود الآتية[2]:

1- أسامة الخولي، **مفهوم التنمية المستدامة** ، مركز الدراسات للطباعة والنشر ، بيروت ، 1999 ، ص ص 44-45.

2 - عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط ، **التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)**، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص28-30.

- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان**: من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية الحياة في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

-**احترام البيئة الطبيعية:** من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة**: وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

- **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد**: باعتبارها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع**: تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع.

- **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع**: وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع حلول مناسبة لها.

ومما سبق يتضح أن التنمية المستديمة تعمل على زيادة الوعي بأهمية الموارد المتاحة وضمان حسن استغلالها، كما أن أهدافها متجددة تبعا للمستجدات الطارئة على الصعيد العالمي.

2- العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة :

يشير تقرير التنمية في العالم لسنة 1992 أن التنمية والإدارة البيئية السليمة جانبان متكاملان لنفس جدول الأعمال ، فبدون حماية بيئية ملائمة ستنهار التنمية وبدون تنمية ستفشل حماية البيئة[1].

وقد أصبحت هناك قناعة شبه كاملة من أن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعتبر ضرورة لعمليات التنمية في الوقت الذي أصبحت فيه حماية البيئة ، ووقف التدهور البيئي من الأهداف الرئيسية للتنمية والتي تسعى إليها الكثير من المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء ، مما جعلها تولي أهمية بالغة للتنمية المستدامة وهي تلك التنمية التي تؤمن إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها ، والسبيل إلى ذلك ليس فقط الاستعمال الحكيم للموارد الحالية والمحافظة عليها من أخطار التلوث والتبديد والتخريب ولكن أخذ حق الأجيال المقبلة في الحسبان وذلك بالعمل على تنمية قاعدة الموارد الحالية ، كما أن أي خطط لتحسين البيئة يجب أن تتضمن برامج للحد من الفقر باعتباره سببا مباشرا من أسباب تخريب البيئة وتآكل قاعدة النمو في الحاضر والمستقبل ، وهكذا تبرز من جديد مسألة القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المنخفضة ، ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وتحفيز جهود التنمية بل أيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي أيضا[2].

لهذا ترتكز فلسفة التنمية على حقيقة مفادها أن الاهتمام بالبيئة يعتبر أساسا للتنمية الاقتصادية ، حيث أن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية والتي تعتبر أساسا لأي نشاط زراعي أو صناعي سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل واضح ، ومن ثمة فإن أول اعتبار للتنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية من جهة ومراعاة الأمن البيئي من جهة

---

1 - البنك الدولي، **تقرير التنمية السنوي في العالم** ،1992.

2 - علا الخواجة ، **الإطار المؤسسي لسياسة البيئة ، مركز الدراسات والبحوث** ، جامعة القاهرة ، العدد2 ، 2002 ، ص ص: 184- 185.

أخرى ، وترتكز فكرة التنمية المستدامة على فكرة الإدارة الرشيدة للبيئة ، وهذا يتطلب إدخال تغييرات على أساليب توزيع التكاليف والمنافع وطرق الحسابات الوطنية بحيث يتم إظهار الموارد والعناصر البيئية بغرض استعمالها في عملية التنمية الشاملة[1].

- **التنمية ضمن المؤتمرات الدولية للبيئة :**

نظرا لارتباط المشاكل البيئية بشكل مباشر بقضية التنمية وهذا وفق ما أشرنا له سابقا، فقد تناولت جل المؤتمرات ذات الطابع العالمي الخاصة بالبيئة محور التنمية كأحد المواضيع الأساسية.

إذ ارتبط مفهوم التنمية في العالم بمستويات النمو الاقتصادي المرتبطة بدورها بمعطيات البيئة وظهرت فلسفة اقتصادية اجتماعية جديدة مستمدة من تطور تطبيقات التنمية المستدامة وهي مكافحة الفقر عن طريق تعزيز أنماط المعيشة المستدامة والتي تعتمد على إدارة الموارد الطبيعية واستثمار القدرات البشرية للفقراء في تحسين مستوى المعيشة بشكل مستدام ، وفي هذا السياق نوجز عرض أهم المؤتمرات الدولية للبيئة.

2-1- مؤتمر ستوكهولم

انعقد بمدينة ستوكهولم بالسويد سنة 1972بحضور ممثلي 113 دولة والعديد من الهيئات التابعة للأمم المتحدة، وكان المؤتمر الدولي الأول الذي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة لبحث العديد من الموضوعات التي تتعلق بالبيئة، وصدر في ختام أعماله أول وثيقة دولية في شؤون البيئة، بالإضافة إلى خطة للعمل الدولي تضمنت 109 توصية تدعو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى مواجهة المشكلات البيئية.

1 - **المرجع نفسه** ،ص: 186.

وكان من نتائجه الهامة انتشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما أوجد قوة دفع هامة في البلدان وفي الأمم المتحدة بشأن إدراك المشاكل البيئية الناشئة والتصدي لها من خلال[1]:

- الالتزام بمبدأ الإنتاجية المستدامة المثلى في استغلال الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية.
- التخفيف من التلوث البيئي.
- وضع معايير كافية لحماية البيئة.

وفي سنة 1983 أنشئت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، لكي تقترح استراتيجيات بيئة طويلة الأجل وأن تنظر في الطرق والوسائل التي يستطيع المجتمع الدولي أن يعالج بها الشواغل المتعلقة بالبيئة والتنمية بشكل أكثر فعالية، وقدمت اللجنة في سنة 1987 أي بعد ثلاث سنوات من العمل مقترحات شاملة للنهوض بالتنمية المستدامة من خلال " مستقبلنا المشترك " ، وركزت على أنه حتى تكون السياسات قابلة للاستدامة يتطلب النظر في الأبعاد الايكولوجية للسياسة في نفس الوقت مع الأبعاد الاقتصادية .

3-2- مؤتمر نيروبي:

عقد بكينيا بين 10 و18 ماي 1982 بتكفل من الأمم المتحدة وتم التطرق فيه إلى المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية وكذا الارتفاع المحسوس لسكان العالم، لا سيما دول العالم الثالث، ودعا المؤتمر إلى بذل الجهود والتعاون الدولي والإقليمي في هذا الإطار للحد من انتشار الفقر والتلوث، حيث غالبا ما يصبح الفقر والأمية والمرض والقذارة وسوء التغذية، المنتشرة على نطاق واسع والتي نكبت بها نسبة كبيرة من

1 - عصام نور، **الإنسان والبيئة في عالم متغير**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 117.

سكان العالم سببا للضغط والتوتر والصراع على الصعيد الاجتماعي وتبعا لذلك اعتمد إعلان نيروبي لمساعدة الدول النامية ماديا وتقنيا وعلميا لمعاجلة التصحر والجفاف ومكافحة الفقر وتحسين أوضاع البيئة[1]، لكن لم تمض فترة من الزمن حيث أصبح أكثر بنود إعلان نيروبي دون تنفيذ رغم الجهود الدولية والإقليمية التي بذلت حينذاك، وأن الأسباب الدولية الكامنة وراءه تعود إلى الصراع الدولي وانقسام العالم وشل حركة الأمم المتحدة التي أنيط بها إعلان نيروبي وآلية التنفيذ[2].

3- المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية:

أو ما سمي "بقمة الأرض" عقد بين3 و14 جوان 1992 بـ "ريو ديجانيرو" بالبرازيل تحت شعار الأرض بين أيدينا .

وقد كان من أهم أسباب انعقاد المؤتمر هو السعي لحماية البيئة من التلوث من خلال توحيد الرؤية بين دول الشمال الغنية وبين دول الجنوب الفقيرة والمتواجد معظمها في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وجنوب آسيا، وقد اتضح من خلال المؤتمر أن الأنماط التنموية السائدة في دول الشمال المتقدم المعتمدة على الصناعة والتكنولوجيا المفرزة للنفايات لا سيما الكيميائية وما إلى ذلك، كما أن غياب التنمية في دول الجنوب يساهم بالقدر نفسه من الإجهاد للطبيعة والإضرار بالبيئة[3]، وقد نتج عن هذه القمة مايلي :

- ✓ **اعلان ريو**[4] :

1 – عامر محمود طراف، **"أخطار البيئة والنظام الدولي"**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1998، ص82.

2 – **المرجع نفسه**، ص83.

3 – سيد أحمد غريب وآخرون، **"دراسات أسرية وبيئية"**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997،ص 137.

4 – **وثيقة اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية السياسة الدولية** ،1992 ، ص153.

صادق عليه ممثلو178 دولة بالاجماع ويتكون من 27 مبدأ تهدف إلى إقامة مشاركة عالمية جديدة ومنصفة عن طريق إيجاد مستويات للتعاون بين الدول وقطاعات المجتمع الرئيسية والشعوب ومن بين ماجاء فيه مايلي:

-التركيز على الجنس البشري في مخططات التنمية المستدامة.

- تبادل المعارف والمعلومات بين الدول وحق كل فرد في الوصول إلى مصادر المعلومات التي تتحفظ بها السلطات عن البيئة.

- حماية البيئة أثناء الحروب والنزاعات المسلحة.

- ضرورة سن قوانين وطنية ودولية لتغريم الملوث وتعويض ضحايا الكوارث الإيكولوجية.

كما أكد على محاربة الفقر والتخلف وتحسين التعليم والصحة في المناطق النائية سيما في البلدان النامية.

✓ **برنامج النشاط للقرن الواحد والعشرين الأجندة 21** ".

وهي عبارة عن خطة شاملة ذات أبعاد استراتيجية ناقش شتى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وحماية الموارد من أجل التنمية وتقرير دور الفئات البشرية المختلفة ثم وسائل تنفيذ الخطة واستخدام التقانة السليمة بيئيا وتسخير العلم لأغراض التنمية المستمرة[1]. حيث تم إنشاء لجنة التنمية المستدامة ذات الطابع الحكومي الدولي إذ تتكون من 59 عضوا وتعمل على مراقبة وتنسيق الأعمال بين البرامج المرتبطة بالبيئة والتنمية داخل نظام الأمم المتحدة[2] .

1 - سنوسي خنيش ،**استراتيجية ادارة حماية البيئة في الجزائر** ،رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر ، 2005 ص32.

2- - Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, « Glossaire de l'environnement et développement durable », Mars, 2004, P155.

ورغم نجاح هذا المؤتمر إلا أن سلبياته تجلت في النزاع بين الدول الصناعية والدول النامية والفقيرة المنتجة للمواد الأولية فقد جاءت الدول الصناعية الغنية إلى المؤتمر بشعار "الملوث يدفع الثمن" وكانت تهدف إلى تكليف الدول المنتجة للنفط دفع ضريبة الكربون ومنع الدول الغابية من قطع أشجارها وهذا ما رفضته هذه الأخيرة لأنه بمثابة قطع لرزقها ومورد عيشها[1].

4- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002:

عقد بعد مرور عشر سنوات على انعقاد مؤتمر ريو وذلك في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا من 26 جوان إلى 4 جويلية 2002 وحضرها مايزيد عن 20 ألف مشارك وتعد بمثابة ناقوس ينذر بتردي الوضع البيئي على الصعيد العالمي ناهيك على اعتباره بمثابة امتداد لمؤتمر ريوديجانيرو 1992، كونه يراجع حوصلة ما تم تقديمه وتحقيقه من أجندة القرن 21 ومدى وفاء الدول بالتزامها لتحقيق التنمية المستدامة[2].

وقد هدف المؤتمر إلى:

- التركيز على تقليص الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير وأهمية التضافر الدولي للقضاء على آفة الفقر كونها عدو للتنمية المستدامة.
- وضع اتفاقية عمل بين الدول لتحقيق التنمية المستدامة.

وبهذا يكون المؤتمر قد أدرج دعم التنمية المستدامة كهدف أساسي له ، فهي ترتكز على ضرورة تحديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يكون لها بعد استمراري في المراحل المستقبلية، فضلا عن إشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستويات الحياة دون الإضرار بالبيئة ومكوناتها ويمكن ترجمة ذلك وفق المعادلة التالية: التنمية المستدامة = الحماية + التطور.

---

1 - فتحي دردار، "**البيئة في مواجهة التلوث**" دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2002، ص 132.

2 - عبد العزيز بن عثمان التويجري ،**العالم الإسلامي والتنمية المستدامة** ، مجلة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة 1545 ،جوان 2002،ص09.

حيث تتفاقم العوامل التالية: العوامل الاجتماعية (العادات والتقاليد، القيم الدينية) والعوامل الاقتصادية (حاجات الإنسان الأساسية) والعوامل البيولوجية (المصادر الطبيعية).

وفيما يخص الملاحظات العامة عن المؤتمر، فقد جاءت ردود أفعال متناقضة حول نجاحه الذي تؤكده الهيئات الحكومية، بينما تؤكد الهيئات والمنظمات غير الحكومية على فشله باعتباره لم يقدم حل فعلي للتقليص من الفقر أو حتى التوصل إلى اتفاق فعال حول مكافحته بالإضافة إلى المواضيع المتعلقة بانتشار الأمراض والحروب والفساد.

3- أفاق التنمية المستدامة في الجزائر:

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة و متطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، و لتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات و سياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية ، الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية للمواطن، وصون بيئته ، وسوف نتناول جزء من هذه الإجراءات من خلال ما يلي:

✓ مشاريع منجزة وأخرى في طور الانجاز :

بادرت وزارة المالية في الإطار الموجه لدعم النمو و تهيئة الإقليم بتخصيص 36,5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال المشاريع التالية:

-مشروع حماية الساحل.

-مشروع حماية التنوع البيولوجي.

-إنجاز مشروع خاص بالبيئة.

-وضع دراسة خاصة بالبيئة و تهيئة الإقليم.

-مشروع خاص بتوفير الماء الشروب.

-عمليات تحسين المحيط الحضري.

-مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية.

و في إطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قررت الوزارة إنشاء 600 ألف مؤسسة على آفاق 2020 بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية و الإنتاجية ، وتحديد بعض الفروع الإنتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها لدخول السوق العالمية.

و في إطار الإنعاش الاقتصادي ، تم انجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكبر من 10 مراكز دفن النفايات في أهم المراكز الحضرية للبلاد إضافة إلى هذا هناك أعمال أنجزت و أعمال في قيد الإنجاز نذكر منها:

-تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها.

- وضع جهاز مراقبة الهواء.

-مشروع انجاز الحضيرة الوطنية " دنيا " و التي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر و المدينة الجديدة بسيدي عبد الله.

-إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط و الذي يهدف إلى الحماية و الاستعمال العقلاني و الدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة.

-تسجيل 26 موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان اتفاقية "رام سار" في أحواض أبيرة ، العصافير ملاح ، و طونقا بولاية الطارف.

أما العمليات الموجهة لحماية التراث الثقافي الأثري فيتعلق الأمر ب: قصبة الجزائر ، قصر الداي بوهران و قسنطينة ،حضيرة الطاسيلي و الأهقار،منطقة ميزاب، قلعة بني حماد ، قصور تمنطيط و تبليلي[1].

✓ **القانون03-10 المتضمن حماية البيئة في إطار تنمية مستدامة**

1 – وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة ، **تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر** ، الجزائر ، 2005.

يمكن القول بشأنه أنه جاء ثمرة مشاركة الدولة الجزائرية في عدة محافل دولية تخص هذا الموضوع منها ندوة ستوكهولم وقمة الجزائر لدول عدم الانحياز وكذا مصادقة الجزائر على العديد من الاتفاقيات التي تصب في نفس الإطار وأهمها اتفاقية ريودي جانيرو المنعقدة بالبرازيل التي تعتبر نقطة التحول الكبرى في السياسة البيئية الدولية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة، وخير دليل على النهضة البيئية التي جاء بها القانون السالف الذكر، تضمنه على مجموعة من المبادئ والأهداف التي تجسد حماية أفضل للبيئة، بما يتناسب ومتطلبات التنمية المستدامة ومبادئها.

و بالرجوع إلى نص المادة 4 من القانون رقم : 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نجد أن هذه الأخيرة : " مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية.

كما جاء بجملة من المبادئ التي تجسد مضمون التنمية المستدامة مثل: مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي ومبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية ومبدأ الاستبدال ومبدأ الإدماج ومبدأ النشاط الوقائي ومبدأ الاحتياط ومبدأ الملوث الدافع .

نص على آليات تؤمن بتحقيق الموازنة بين البيئة والتنمية مثل دراسة الأثر على البيئة وموجز التأثير وتوسيع الرقابة الشعبية من خلال تخويل الجمعيات حق الادعاء ومقاضاة أي مشروع يحدث التلوث.

- بالرجوع إلى نص المادتين : 10و11 من القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة يتضح أن المشرع الجزائري لم يقف موقفا سلبيا اتجاه الاستنزاف الخطير للموارد الطبيعية ، إذ اعتبر أن الدولة ملزمة بضمان حراسة مختلف مكونات البيئة ، كما أنها تسهر على حماية الطبيعة.

- فرض عقوبات وغرامات مالية كعقوبات الإضرار بالتنوع البيولوجي والمجالات الحيوية والإطار المعيشي العام[1] .

✓ **المخطط الوطني من أجل أعمال البيئة والتنمية المستدامة**

اعتمد من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 12 أوت 2001 وبعد الدراسة والنقاش وضع المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة لمدة 10 سنوات 2001 -2011 ، أين حددت فيه جملة من الأهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى واستند على الآليات الاقتصادية التي تعد وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة مثل التحفيزات المالية والدعم والإعانات.

يرمي هذا المخطط إلى المساهمة في تحقيق الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة عن طريق تنفيذ تدابير البرنامج الحكومي في مجال الإنعاش الاقتصادي للقيام بـ :

– تطوير الصحة ونوعية الحياة من خلال ما يلي :

-تحسين الماء الشروب و التطهير.

-تقليص المخاطر المرتبطة بالتلوث ذو المصدر الصناعي.

-تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى و بضواحي المناطق الصناعية.

-التخلص من البنزين الذي يحتوي على مادة الرصاص و تحسين نوعية المازوت .

– تقليص إنتاج النفايات و إدخال تقنيات التسيير المتكامل للنفايات سواء على المستوى المؤسساتي أو المالي.

-تحسين الأطر القانونية و المؤسساتية و الإدارة البيئية.

– المحافظة على الموارد الطبيعية وتحسين إنتاجيتها وذلك بـ:

1 – القانون رقم 10/03 المؤرخ في20/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،الجريدة الرسمية العدد 43 ،لسنة 2003.

– توضيح الطبيعة العقارية (حقوق الملكية، الدخول و الاستعمال) للأراضي الفلاحية و السهبية.

–توزيع عقلاني للموارد من الماء و اعتماد تكنولوجيات إنتاج و استعمال أكثر ملائمة.

–بلوغ أهداف الأمن الغذائي من خلال إنتاج ذو قيمة مضافة عالية ، و سياسة سقي دائمة ، و تحسين نسبة تغطية الواردات بالصادرات في التجارة.

–زيادة الغطاء الغابي و عدد المناطق المحمية.

–حماية الأنظمة البيئية الهشة و إعطاء أهمية للتنوع البيولوجي و المناطق الشاطئية.

– صياغة إطار قانوني لإشراك السكان المحليين و المجاورين و بقية الشركاء في المشاريع المرتبطة بحماية التراث الطبيعي[1].

– تخفيض الخسائر الاقتصادية:

–عقلنة استعمال الموارد المائية.

–عقلنة استخدام الموارد الطاقوية.

–عقلنة استعمال المواد الأولية في الصناعة.

–رفع معدل رسكلة النفايات و استعادة المواد الأولية.

–تحسين التسيير البيئي ، التحكم في تكاليف الإنتاج ، صورة و سمعة القيمة التجارية للمؤسسات.

–تحويل (وربما إغلاق) المؤسسات العمومية الأكثر تلوثا و الأقل مردودية ماليا.

– حماية البيئة الشاملة

1 – وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة ، **مرجع سبق ذكره** ، 2005 ، ص 27.

-زيادة الغطاء الغابي ، كثافته و تنوعه البيولوجي.

-زيادة عدد الفضاءات المحمية ، المناطق الرطبة و مناطق التنمية المستدامة(التهيئة المتكاملة، الفلاحية ،الغابية، الرعوية.

-حماية الواحات من النفايات المنزلية و الملوحة [1].

4- البعد البيئي و استراتيجية دعم التنمية المستدامة في الجنوب الجزائري.

لم تخل الجزائر كغيرها من دول العالم من المشكلات البيئية التي بدأت في الظهور تدريجيا عقب الاستقلال مباشرة اهتماما كبيرا بالتصنيع والتعمير والتشييد بغية النهوض بالبنى التحتية للبلاد وتحقيق التنمية الوطنية والخروج من الواقع المتدهور الذي خلفه المستدمر الفرنسي، والجنوب الجزائري على غرار كافة المناطق يعاني عدة مشكلات بيئية ولعل أبرز تتمثل فيما يلي :

1.. تلوث الهواء:ترجع أسباب هذا التلوث إلى التدفقات الهوائية الملوثة التي تسببها حركة مرور السيارات وبعضها الآخر مصدرها منزلي، كما أن إنبعاثات وغازات المصانع تعتبر أحد أبرز أسباب تلوث الهواء خصوصا داخل النسيج الحضري الذي يمتاز بطابع صناعي،كما يمثل إحراق النفايات الصلبة في المناطق القريبة من العمران أحد مسببات تلوث الهواء[2].

2. تلوث المياه:

ويعتبر تلوث المياه أحد أبرز المشكلات البيئية التي تعرفها الجزائر في العديد من الولايات والمناطق خصوصا التي تمتاز بالنشاط الصناعي والزراعي، فقد تسببت المواد الكيماوية المستخدمة في الزراعة في حدوث نسب مختلفة لتلوث المياه السطحية والجوفية[3].

1 - **المرجع السابق** ، ص28.

2 - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**،2000،ص56.

3 - بلال بوترعة ، **المرأة وحماية البيئة** ،مطبعة سخري،الجزائر ،ط1 ،2012، ص 40-41.

.3. مشكلة النفايات:

تعتبر مشكلة النفايات من أبرز المشاكل البيئية التي عرفتها العديد من المجتمعات خصوصا الحضرية منها نظرا لازدياد حجم وكميات النفايات التي ينتجها النشاط الإنساني المتزايد في مقابل نقص الوعي البيئي والمعرفي حول طريقة التعامل مع هذه النفايات[1].

.4. مشكلة التصحر:

كانت ومازالت مشكلة التصحر مشكلة ذات أبعاد عالمية ووطنية مع تزايد المشكلات البيئية العالمية كالاحتباس الحراري والفيضانات والزلازل والبراكين ومن ثم كان لابد على الدول والحكومات أن تولي هذه المشكلة اهتماما كبيرا وتستوفي حقها من الدراسة والتخطيط قصد إيجاد حلول لها.

"تطبيقا لمؤتمر قمة الأرض وما عالجه من قضايا بيئية أهمها مشكلة التصحر قامت الجزائر بتخصيص مبالغ معتبرة للحد من رقعة التصحر حيث خصص 800 مليون دولار سنويا لتنفيذ هذا المشروع وتمكنت من استرجاع ما يقارب 3 ملايين هكتار ضمن 07 ملايين هكتار كانت مهددة منذ سنة 1996بفضل حملات معالجة الأراضي القاحلة عن طريق التشجير، كما عقدت عدة مؤتمرات وورشات عمل بشأن هذه الظاهرة ،ونظرا للمقترحات التي قدمتها الجزائر في مجال التصحر وحماية البيئة في المناطق الجافة عين وزير البيئة سفيرا لمنظمة صحاري العالم لسنة 2006"[2] .

5. مشكلة صعود المياه:

تعد ظاهرة صعود المياه من بين المشكلات التي انعكست سلبا على الطبيعة البيئية والصحية في العديد من مناطق الجنوب الجزائري كولاية الوادي وورقلة، وتسببت في

---

1 – عبد الوهاب صالح العوج ،**النفايات الصلبة وإعادة التدوير، مجلة الدراسات الاجتماعية** ،جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن، ديسمبر ج6،ع12،2001،ص358.

2 – شراف براهيمي ، **البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)** ، مجلة الباحث – العدد 12 ، 2013، ص102.

ظهور هذه المشكلة العديد من العوامل منها الطبيعية كتشبع طبقة الأرض بسبب مياه الأمطار إضافة إلى الطبيعة الجيولوجية للمنطقة وأسباب بشرية كارتفاع الكثافة السكنية ، وغياب التخطيط لأبعاد زمنية طويلة التي يتجلى في شبكة الصرف و سيطرة الصرف الفردي الذي لعب دور هام في تلويث المياه السطحية وما ترتب عن هذا من مشاكل صحية و بيئية[1].

***استراتيجيات التنمية المستدامة لولايات الجنوب الجزائري.**

أشارالسيد **نور الدين بدوي في** مداخلته خلال لقائه بولاة الجنوب بورقلة سنة 2016 أن"الجنوب يفرض نفسه اليوم أكثر مما مضى كمتغير أساسي في معادلة التنمية الوطنية فبعد أن كان النفط السمة الغالبة عليه أصبحت العديد من عوامل الانطلاقة الاقتصادية رهينة به فلا طاقة متجددة ولا فلاحة مكثفة وعصرية وسياحة واعدة ولا عمق اقتصادي جهوي ودولي من دونه فهو يعني اليوم الكثير". **وأن التنمية المستدامة في الجنوب أولوية بالنسبة للسلطات العمومية وقد ركز في مداخلته على جملة من النقاط نلخصها فيما يلي[2] :**

- توجد في ولايات أدرار والوادي وغرداية وبسكرة ثروة فلاحية تفوق احتياجات الوطن الغذائية يمكن أن تكون موردا للعملة الصعبة.

-كما تعتبر أدرار وعين صالح "خزانا لا ينضب"من الطاقة الشمسية يسمح للبلاد وليس فقط لولايات الجنوب من الاكتفاء ذاتيا من حاجياتها من موارد الطاقة والتوجه نحو سياسة تصديرية "جريئة"، حيث تملك الدولة "مقومات التنافس الاقتصادي النزيه مالا يتوفر عند غيرنا" .

1 - عبداوي جيهان ريم ،**مشكلة صعود المياه وأثارها على البيئة بإقليم وادي سوف** ،رسالة ماجستير في تهيئة الأوساط الإقليمية، جامعة منتوري، قسنطينة،2006، ص 75.

2- http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160716/83537.html تاريخ الولوج اليه 01 ديسمبر2018 على الساعة 21,00.

– المقومات السياحية بمناطق الجنوب على غرار غرادية وتمنراست وجانت وبني عباس وبشار وقصور أدرار التي تمثل فضاء متميزا متفردا من مناظر طبيعية ومواقع سياحية وعمرانية ودينية وصناعات تقليدية.

–كما تعتبر تمنراست وعين قزام وإيليزي وأدرار وبرج باجي مختار "أقطابا تنموية مستقبلية ونقاط إشعاع جهوية متفتحة على الساحل الإفريقي تستقطب دول الجوار في إطار نموذج اقتصادي جهوي مندمج يسمح لنا بتسويق منتجاتنا المحلية والترويج لها جهويا والتحكم على المدى المتوسط في مسارات تجارة الساحل الإفريقي مما يؤهل بلادنا أن تلعب دورا محوريا في المبادلات التجارية والاقتصادية الأورو–إفريقية.

– دعم الدولة لولايات الجنوب من أجل التقليل من الفوارق في مجال المرافق العمومية والشبكات القاعدية لاسيما على مستوى المناطق الحدودية والمعزولة.

–سعي الدولة لجعل ولايات الجنوب تستفيد من إجراءات خاصة تتناسب وخصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية والمناخية حتى نحين تدريجيا من جاذبيتها وتنافسيتها الاقتصادية.

– سعي الدولة إلى تقليص الفوارق بين ولايات الشمال و ولايات الجنوب من خلال جعل 2017 سنة للتكفل بالتنمية المستدامة و الاستثمار لتأهيل الجماعات المحلية في جنوب الوطن.

– اعتماد الطاقات المتجددة كمورد طاقوي رئيسي ليس فقط لتموين المواطنين بالكهرباء بل أيضا لسد حاجيات الاقتصاد المحلي من الطاقة والتعاون بشكل مكثف في هذا المجال مع الجامعات ومراكز البحث المختصة.

–توجيه الاستثمارات العمومية في مجال الري والأشغال العمومية توجيها استراتيجيا يسمح بتطوير المناطق الحدودية والتحفيز على إعمارها بسرعة وبشكل متناغم من خلال انجاز مسالك وطرقات والتنقيب على المياه في ممرات إستراتيجية معروفة المواطن في أمس الحاجة إليها.

– تحفيز الاستغلال الاقتصادي للموارد المنجمية المحلية الباطنية والسطحية والتشجيع على توطين استثمارات ناجعة في هذا الميدان والتنسيق مع المصالح القطاعية المعنية تنسيقا وثيقا لتجسيد المشاريع المبرمجة.

– محاربة التصحر ومخلفاته سواء داخل المحيطات العمرانية أو في التجمعات الثانوية والمنعزلة لتشجيع الساكنة على الاستقرار في أماكن تواجدها وتعميرها وتفادي هجرة بعض المناطق الإستراتيجية التي تطمح السلطات العمومية لأن تتبوأ مستقبلا مكانتها بين الجماعات المحلية.

–التعاون بصورة مكثفة مع مراكز بحث مختصة تعمل في الميدان والتي يمكنها أن تساعد على وضع حلول مبتكرة في هذا المجال والعمل على تنفيذها وإنجاحها.

– آفاق سياسة الطاقات المتجددة في الجنوب الجزائري: تصدرت الطاقات المتجددة أجندة السياسات التنموية في الجزائر وتم تعيين عدة مشاريع مرتبطة بالطاقات المتجددة والجديدة، فمن بين المشاريع التي دخلت حيز التنفيذ خلال 2005نذكر منها[1]:

– مشروع 105 ميغا واطن هجين شمسي غازي في حاسي الرمل.

– استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الرئيسية في تمنراست ومنطقة الجنوب الغربي.

– مشاريع إنجاز حديقة هوائية في فيفري 2002 بطاقة 10 ميغا واط في منطقة تيندوف بالتعاون بين شركة NEALوبين سوناطراك وسوناغاز ومجموعة سيم (السميد الصناعي للمتيجة) واستعمال الطاقة الشمسية في الانارة الريفية بمنطقة اسكران التابعة لولاية تمنراست الجنوبية بما يكفل توصيل الكهرباء إلى 1500 حتى 2000 منزل ريفي سنويا بالاضافة إلى انجاز أول محطة هجينة لتوليد الطاقة

1 – وزارة الطاقة والمناجم ، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة ، **دليل الطاقات المتجددة** ، الجزائر، 2007 ، ص 41

الكهربائية العاملة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة تليغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل وهي تمثل أكبر حقل غازي في افريقيا، مرشحة لأن تكون مصدر طاقوي بديل ونظيف على مساحة 64 هكتار حيث يوجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150 متر.

-كما تمت برمجة محطتين لسنة 2013 ويتعلق الأمر بمحطة " المغير " بولاية الوادي ومحطة "النعامة"بولاية البيض بغرب البلاد وفي الفترة الممتدة بين 2016 و 2020 يتم إنجاز أربع محطات أخرى بطاقة 300 ميغا واط لكل واحد ة منها مع طاقة إضافية تقدر بـ 1200 ميغا واط وهناك برنامج يمتد إلى 1غاية 2030 بطاقة 600 ميغا واط سنويا إبتداءا من 2013.

- "يمثل الجنوب الجزائري مصدر لطاقة الرياح خاصة الجنوب الغربي (تيممون، عين صالح، تمنراست) حيث تتجاوز سرعة الرياح في هذه المناطق 5 امتار/الثانية على ارتفاع 21 أمتار من على سطح الأرض وتتجاوز 9متر/الثانية على ارتفاع 01 متر من على سطح الأرض، ومنه فالطاقة الكهربائية المولدة عن طريق الرياح يمكن إنتاجها محليا وبدون تكاليف نقل، عن طريق إنشاء المحطات الكهربائية في المناطق المعزولة مما يعالج مشكل الكهرباء في الجزائر"[1].

-كما تتوفر الجزائر على طبقة جوفية من المياه الحارة تتربع على مساحة تقدر بالعديد من آلاف الكيلومترات المربعة تدعى بالطبقة المائية الألبية أو"القاريالكبيس" يحدها من الشمال بسكرة ومن الجنوب عين صالح ومن الغرب أدرار أما من الجهة الشرقية فإنها تمتد إلى غاية الحدود التونسية ، إذ تشكل هذه الطبقة خزانا واسعا من حرارة الأرض الجوفية، و تتراوح درجة الحرارة المتوسطة لهذه المياه ب 57م°، ،وقد أنتجت العمليات الأولية لاستغلال هذه الطبقة طاقة سنوية تقدر ب 700 ميقاوات ،

1 - سعد جدي ، **الطاقة المتجددة كمصدر للدخل في ظل الصدمات النفطية- دراسة حالة الجزائر**،رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية -تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر،2016-2017، ص 42.

لكن عموما يقتصر استغلال مياه هذه الطبقة على العلاج من بعض الأمراض كداء المفاصل مثلا عن طريق الحمامات المعدنية كما هو الحال بمنطقة زلفانة بولاية غرداية . أين تتراوح درجة حرارة مياه الطبقة الألبية 40م° ، كما أن هناك مشروع لتقدير كميات المياه الحارة المتواجدة بهاته المنطقة يحمل هذا المشروع اسم "تقدير عدد آبار المياه الحارة بزلفانة" لأجل استعمال هذه المياه في الزراعة وفي تكييف الجو و داخل البنايات[1].

1 – **المرجع السابق** ، ص43.

خـاتمة

إن علاقة البيئة بالتنمية المستدامة علاقة ذات طابع خاص ، فالبيئة مسألة حياتية هامة متعلقة أساسا بالإنسان الذي يعد حلقة أساسية في التنمية ، لذلك فإن مايحدد علاقتهما بشكل رسمي هي الممارسة على أرض الواقع ، فطبيعة الحياة البشرية تتطلب الاستمرار والتكاثر مما يتسبب في استنزاف كبير للموارد البيئية الذي يؤثر حتما سلبا على التنمية بشكل واضح ، ومن ثمة فان مسؤولية التنمية المستدامة هي محاولة الموازنة بين جميع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية من جهة ومراعاة حماية وصيانة البيئة من جهة أخرى ، لا سيما إذا تم إدراج البعد البيئي ضمن إستراتيجيات دعم التنمية كما هو الحال في الجزائر التي وان كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو إستراتيجية التنمية المستدامة فان مقارنتها ببعض الدول المجاورة تبين الهوة بينهم في نفس المجال وتظهر جليا أن الرغبة هاته غير كافية. مع أن الجنوب الجزائري يمثل خيارا استراتيجيا متميزا في مجال التنمية المستدامة للطاقات المتجددة في الجزائر.

المصادر والمراجع المعتمدة

1. سلمى زكي الناشف ، **الوعي البيئي ،** كلية التربية دار البشير ، سلطنة عمان ، 2002 ، دط.
2. نزار دندش ، **كتاب البيئة ،** دار الخيال، بيروت ، 2005، دط.
3. داود عبد الرزاق الباز ، "**مفاهيم أساسية في القانون العام لحماية البيئة "، عالم الفكر** ،الكويت ، المجلد 32 ، العدد3 .
4. سيد عاشور أحمد، **التلوث البيئي في الوطن العربي واقعة وحلول معالجته،** الشركة الدولية للطباعة، مصر، 2006 ، دط.
5. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري،** مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية د.ط ، 2005، ص 28.
6. مجلة البيئة و التنمية" في العالم " ، مجلد خاص العددان 52-53، 2003.
7. G. Ferone, D. Debas, A.S. Genin, **Ce que développement durable veut dire**, éditions d'organisation, 2005.
8. أسامة الخولي، **مفهوم التنمية المستدامة** ، مركز الدراسات للطباعة والنشر ،بيروت ، 1999.
9. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)**، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2007,
10. البنك الدولي، **تقرير التنمية السنوي في العالم** ،1992,
11. علا الخواجة ، **الإطار المؤسسي لسياسة البيئة ، مركز الدراسات والبحوث** ، جامعة القاهرة ، العدد2 ، 2002,
12. عصام نور، **الإنسان والبيئة في عالم متغير**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
13. عامر محمود طراف، **"أخطار البيئة والنظام الدولي"**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1998,
14. سيد أحمد غريب وآخرون، "**دراسات أسرية وبيئية"،** دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997.
15. **وثيقة اعلان ريو بشان البيئة والتنمية السياسة الدولية** ،1992,

16.سنوسي خنيش ،**استراتيجية ادارة حماية البيئة في الجزائر** ،رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر سنة ,2005

17. Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, « Glossaire de l'environnement et développement durable », Mars, 2004.

18.فتحي دردار، "**البيئة في مواجهة التلوث**" دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2002.

19.عبد العزيز بن عثمان التويجري ،**العالم الإسلامي والتنمية المستدامة** ، مجلة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة 1545 ،جوان ,2002

20. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**،2000.

21.بلال بوترعة ، **المرأة وحماية البيئة** ،مطبعة سخري،الجزائر ،ط1، 2012 .

22.عبد الوهاب صالح العوج ،**النفايات الصلبة وإعادة التدوير،مجلة الدراسات الاجتماعية** ،جامعة العلوم والتكنولوجيا،صنعاء،اليمن، ديسمبر ج6،ع,12،2001

23. شراف براهيمي ، **البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)**، مجلة الباحث – العدد 12 ، 2013 .

24.عبداوي جيهان ريم ،**مشكلة صعود المياه وأثارها على البيئة بإقليم وادي سوف** ،رسالة ماجستير في تهيئة الأوساط الإقليمية، جامعة منتوري ، قسنطينة،,2006

25. وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة ، **تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر** ، الجزائر ، 2005.

26.القانون رقم 10/03 المؤرخ في20/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية العدد 43 ،لسنة 2003.

27.http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160716/8353 7.html تاريخ الولوج اليه 01 ديسمبر2018 على الساعة 21,00.

28. سعد جدي ، **الطاقة المتجددة كمصدر للدخل في ظل الصدمات النفطية- دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية –تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر،2016-2017.